فاذا اراد ان يتزوج بامها وبنتها من غيرها فهذه فيها نزاع قديم بين السلف وقد ذهب الى كل قول كثير من اهل العلم كالشافعي ومالك في احدى الروايتين عنه يجيزون ذلك وابو حنيفة واحمد ومالك في الرواية الاخرى يحرمون ذلك فهذه اذا قلد الانسان فيها احد القولين جاز ذلك والله اعلم

مسئلة في امراة احضرت الوفاة واشهدت عدلا وجماعة بسوء انها ابرات زوجها من الصداق فهل يصح هذا املا **الجواب** ان كان الصداق دينا عليه الى ان مرضت مرض الموت لم يصح ابراؤه الا باجازة بقية الورثة واما ان كانت ابرأته في الصحة جاز ذلك وثبت بشاهد ويمين عند مالك والشافعي واحمد ويثبت القضاء بشهادة امراتين ويمين عند مالك وقول في مذهب احمد وهو اقوى في مرضها انها ابرأته في الصحة لقبول هذا الاقرار عند ابي حنيفة واحمد وغيرهما ويقبل عند الشافعي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وليس للمريض ان يحابي الوارث باكثر مما اعطاه الله والله اعلم

مسئلة فيمن تزوج امرأة وقد اجاز قوم مدة فاراد فراقها فاراد جمع ان ياخذ جهازها فمنعه الزوج فهل له ذلك املا **الجواب** اجهاز الذي جهزت به وصار بيدها ملك لها وليس للام ان تاخذ منه شيئا بل ولا للاب ان يرجع فيما جهز به في اصح قولي العلماء وليس لواحد من الابوين عليها طاعة بل الطاعة عليها لزوجها في اي امر مات وزوجها راض عنها دخلت الجنة واذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تجب لغبها الذي في السماء حتى يصبح وليس غرض الزوج ان يسكن حيث لا اذى ولا نفقة عليها ولا عليه ان يخرج احدهما منزله ولكن ان دخل على وجه الزيارة بالمعروف فلا ينبغي منعهما فاما الاقامة عنده والنفقة عليهما فلا يصلح ومتى منعته نفسها وخرجت من منزله بلا اذنه فلا نفقة لها والله اعلم **مسئلة** فمن تزوج يتيمة صغيرة وعقد عقدها شافعي المذهب ولم تبلغ الا بعد سنين فهل هذا العقد جائز املا **الجواب** اليتيمة التي لم تبلغ فهل زوجها غير الاب والجد كالاخ والعم والسلطان الذي هو حاكم ونواب الحكام في العقود للفقهاء في ذلك ثلاثة اقوال احدها لا يجوز وهو قول مالك والشافعي

واحمد

واحمد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهو مذهب ابي حنيفة ورواية عن احمد والثالث انها تزوج باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا مذهب احمد المشهور عنه فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها مذهب ابي حنيفة واحمد وغيرهما ولو زوجها حاكم يرى ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن نقضه او يفتقر الى حكم من غيره يصح على وجهين في مذهب الشافعي واحمد وغيرهما اصحهما الاول لان الحاكم المزوج هنا شافعي فان كان يقلد قولا من يصحح هذا النكاح وراعى شروطه وكان ممن له ذلك جاز وان اقدم على ما يعتقد تحريمه كان فعله غير جائز وان كان قد ظنها بالغة فزوجها فبانت غير بالغة بالغ لم يكن في الحقيقة تزويجا فلا يكون النكاح صحيحا والله سبحانه اعلم

مسئلة في حق المؤمنين هل هم مخاطبون بفروع الاسلام كالصوم والصلاة وغير ذلك او بالتصديق فقط **الجواب** لا ريب انهم مخاطبون مامورون باعمال زائدة على التصديق ومنهيون عن اعمال غير التصديق وهم مخاطبون بالاصول والفروع بحسبهم فانهم ليسوا مماثلين للانس في الجنس والحقيقة فلا يكون ما امر به وما نهوا عنه مساويا لما على الانس في الحد للفهم مشاركون الانس في جنس التكليف بالامر والنهي والتحليل والتحريم وهذا مما لا اعلم فيه نزاعا بين علماء المسلمين ولذلك كان اهل الكفر والفسوق والعصيان منهم مستحقون لعذاب النار كما يدخلها من الادميين ولكن تنازعوا في اهل الايمان منهم فذهب جمهور من اصحاب مالك والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد الى انهم يدخلون الجنة وروى في حديث رواه الطبراني انهم يكونون في ربض الجنة يراهم الانس من حيث لا يرونهم وذهب طائفة منهم ابو حنيفة فيما نقل عنه الى ان المطيعين منهم يصيرون ترابا كالبهائم ثم يكون ثوابهم النجاة من النار ودخول فيهم رسل امر ليس فيهم الانذار على قولهم فقيل منهم رسل لقوله تعالى يا معشر الجن والانس الم يأتكم رسل منكم وقيل الرسل من الانس خاصة والجن فيهم النذر وهذا اشهر فانه اخبر عنهم باتباع دين محمد صلى الله عليه وسلم انهم ولوا الى قومهم منذرين قالوا يا قومنا انا سمعنا كتابا انزل من بعد موسى يهدي الى الحق والى طريق مستقيم قالوا وقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)